فالتعريف دوري والى هذا اشار بقوله فيقع في تعريفه اي تعريف التدريج الزمان وهو معروف بانه مقدار الحركة فيلزم الدور
قال الامام الرازي اجاب بعض الفضلاء عن ذلك بان تصور الدفعة واللادفعة والتدريج وبين اسير التصور اولية لاعانة الحس
عليها واما الآن والزمان فهما سببان لهذه الامور في الوجود لا في التصور فجاز ان يعرف حقيقة الحركة بهذه الامور الاولية التصور ثم يجعل
الحركة معرفة الآن والزمان فهما سببا هذه الامور في الوجود فكان وهذا جواب حسن وبقولهم بالتدريج او ما في معناه وقع الاحتراز عن
مثل تبدل الصورة النارية بالهوائية فانه انتقال دفعي ولا يسمونه حركة بل كونا وفسادا المقصد الثاني ذهب ارسطو الى ان الحركة
يقال بالاشتراك اللفظي للمعنيين الاول التوجه الى المقصد وهو كيفية وصفة بها يكون الجسم ابدا متوسطا بين المبدء والمنتهى اللذين للمسافة
ولا يكون في حيز من الاحياز الواقعة فيما بين المبدء والمنتهى آنين بل يكون في كل آن في حيز آخر وسمي الحركة بمعنى التوسط ويعبر عنها بانها كون
الجسم بحيث اي حد من حدود المسافة يفرض لا يكون هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه وبانها كون الجسم فيما بين المبدء والمنتهى
بحيث اي حد يفرض يكون حاله فيه في ذلك الآن مخالفا لحاله في آنين يحيطان به والاعتراض بان تصور الآن والقبلية والبعدية يتوقف
على تصور الزمان المتوقف على تصور الحركة فيلزم الدور مردود بان هذه الامور جلية غير محتاجة الى التعريف كما اشرنا اليه وهي اي الحركة بهذا المعنى
امر موجود في الخارج فانا نعلم بمعاونة الحس ان للمتحرك حالة مخصوصة ليست ثابتة له في المبدء ولا في المنتهى بل فيما بينهما مستمر من اول المسافة
الى آخرها فان هذه الحالة يوجد دفعة ويستمر الى المنتهى ويستلزم اختلاف نسب المتحرك الى الحدود والمسافة كما عرفت فهي باعتبار ذاتها مستمرة
وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة وبواسطة استمرارها وسيلانها يفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار هو الحركة بمعنى القطع كما مر فان قيل
الحركة الموجودة لا يكون عبارة عن المتوسط المطلق لانه امر كلي ولا وجود للكليات في الخارج فاذا الحركة الموجودة هي الحصول في حد معين
وذلك الحصول امر آني غير منقسم في ابتداء المسافة والذي يليه يكون مغايرا له فيكون الحركة مركبة من امور آنية الوجود متتالية فيلزم تركب
المسافة من اجزاء لا تتجزى وهو باطل عندهم قلت الحركة بمعنى التوسط امر موجود في الآن مستمر باستمرار الزمان على معنى انه موجود
في كل آن يفرض في ذلك الزمان كالبياض الواحد الموجود في الآن مع استمراره في الزمان وهي متحققة بوحدة الموضوع والزمان وما فيه
فالحركة الواحدة بالعدد هي التوسط بين المبدء والمنتهى الى اصل الموضوع واحد في زمان واحد في شيء واحد فاذا فرض في المسافة
حدود معينة فعند وصول المتحرك الى واحد منها يعرض لذلك التوسط ان صار حصولا في ذلك الوسط وحصولا في ذلك الحدود
هذا امر زائد على ذاته الشخصية عارض له فاذا خرج الجسم عن ذلك الحد فقد زال عنه عارض من عوارض ذاته الشخصية وحصل عارض آخر
ثم ان تعاقب هذه العوارض بحيث لا يمكن فرض عارض ثالث بين عارضين متعاقبين منها لا يتصور الا تتالي النقط في المسافة
واذا امتنع هذا تتالي العوارض ايضا وهي بهذا المعنى اي الحركة بمعنى التوجه والتوسط ينافي الاستقرار اي استقرار المتحرك في حيز واحد
سواء كان منتقلا عنه او منتقلا اليه اما منافاته للاول فظاهرة واما منافاته للثاني فانه لو استقر بعد المبدء في حيز لكان حاصلا في المنتهى
لا متوسطا بينه وبين المبدء فيكون الحركة ضد السكون في الحيز المنتقل عنه وللسكون في الحيز المنتقل اليه ايضا بخلاف من جعل الحركة
الكون في الحيز الثاني فانها اذا جعلت نفس الكون في الحيز الثاني كانت مضادة للسكون في المنتقل عنه دون السكون في المنتقل اليه

١٩٣

كما مر واعلم ان هذا اي مبنى ما مر من الحركة بمعنى التوسط ووجودها في الخارج اتصال الاحياز في انفسها وعدم تفاصيلها الى امور لا تنقسم
اصلا بناء على نفي الجزء الذي لا يتجزى وسنتكلم عليه ونستوفي القول فيه وذلك لان الجسم اذا كان مركبا من الجواهر الافراد فاذا تحرك
لم يكن هناك حركة واحدة وهي كون واحد بل هناك حركات ومتحركات بعدد ما لذلك الجوهر فالمتحرك الواحد هو الجوهر الفرد الواحد واذا
كانت المسافة مركبة من ذلك وفرضنا ان جوهرا واحدا انتقل من جوهر الى جوهر آخر متصل به فقد حصل الحركة قطعا وليس هناك
توسط بين المبدء والمنتهى بل ليس هناك الا الكون في الجوهر الاول وليس حركة قطعا والا الكون في الجوهر الثاني وهو الحركة المفروضة بالكون
الاول في الحيز الثاني واما اذا قيل بامتناع الجوهر الفرد وتركيب الجسم منه فالجسم اذا انتقل من مكان الى مكان آخر فلا بد ان يكون
بينهما امتداد منقسم في جهة الحركة هو المسافة فالمكان الاول مبدء لتلك المسافة والمكان الثاني منتهاها وتلك المسافة يمكن ان يفرض
فيها حدود غير منقسمة في امتداد الحركة والمسافة نقطا كانت او خطوطا او سطوحا ولا يمكن فرضها متتالية والا كانت مركبة
من اجزاء لا تتجزى اما بالفعل او بالقوة وذلك مح فالمتحرك فيها له فيما بين مبدئها ومنتهاها حالة مخصوصة متشخصة يختلف نسبتها
الى تلك الحدود بحسب الآنات المفروضة التي لا يمكن ايضا فرضها متتالية بل كل آنين مفروضين بينهما زمان بل يفرض فيه
آنات والمعنى الثاني للحركة هو الامر الممتد من اول المسافة الى آخرها وهو الحركة بمعنى القطع ولا وجود لها الا في الوهم كما سيجيء وجهه
في الاعيان اذ عند الحصول في الجزء الثاني من المسافة بطل نسبتها اي نسبة الحركة والاظهر ان يقال بطل نسبة المتحرك
الى الجزء الاول منها ضرورة فلا يوجد هناك امر ممتد من مبدئها الى منتهاها وبعبارة اخرى المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد
الحركة بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة فلا وجود لها في الخارج اصلا فان قلت اذا وصل الى المنتهى فالحركة انقضت
حال الوصول بانها وجدت في جميع ذلك الزمان لا في شيء من اجزائه قلت حصول الشيء الواحد في نفسه على سبيل التدريج غير
معقول لان الحاصل في الجزء الاول من الزمان لا بد ان يكون متغايرا لما حصل في الجزء الثاني لامتناع ان يكون الموجود عين
المعدوم فيكون هناك اشياء متغايرة متعاقبة لا يتصل بعضها ببعض اتصالا حقيقيا لامتناع ان يتصل المعدوم بالموجود
كذلك ويكون كل واحد منها حاصلا دفعة لا تدريجا فلا وجود للحركة بمعنى القطع في الخارج نعم لها وجود في الذهن فانه لما ارتسم
نسبته اي نسبة المتحرك الى الجزء الثاني الذي ادركه في الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول الذي تركه عنه اي عن الخيال يتخيل
امر ممتد يعني ان المتحرك نسبته الى المكان الاول الذي ادركه فاذا ارتسمت في الخيال صورة كونه في المكان الاول وقبل
زوالها عن الخيال ارتسمت فيه صورة كونه في المكان الثاني فقد اجتمعت الصورتان في الخيال فيشعر الذهن بالصورتين
معا على انهما شيء واحد ممتد كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة المدارة امر ممتد في الحس المشترك فيرى ذلك خطا
ودايرة كما مر في صدر الكتاب في مباحث اغلاط الحس وانما لم يكن الحركة بمعنى القطع مرئية مثلها لان اجتماع الصور هناك
انما هو في الخيال لا في الحس المشترك وانت تعلم من هذا الذي ذكرناه في تحقيق الحركة بمعنى القطع وتصويرها ان قبولها للزيادة
والنقصان والتجزي والانقسام لا يمنع ان يكون امرا وهميا لان قبولها لهذه الامور انما هو بحسب التوهم فان الامر

Copyright © King Saud University